كليه الحقوق
قسم القانون العام

التحكيم في المنازعات التي تكون الدولة طرفا فيها
(في النظامين السعودي والمصري)
دراسة مقارنة

مقدمة من الباحث

محمود أحمد عبد السلام أحمد تقي الدين

لجنة الحكم والإشراف على الرسالة:

أ.د محمد أنس قاسم جعفر (عضواً ورئيساً)

أستاذ القانون العام – كلية حقوق – جامعة بني سويف ومحافظ بني سويف الأسبق.

أ.د ربيع أنور فتح الباب (مشرفاً وعضواً)

أستاذ القانون العام ووكيل كلية الحقوق الاسبق – جامعة عين شمس.

أ.د محمد سعيد أمين (عضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون العام – كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

أ.د منى رمضان بطيخ (مشرفاً وعضواً)

أستاذ القانون العام المساعد - كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

٢٠١٩

كليه الحقوق
قسم القانون العام

صفحة العنوان

اسم الطالب: محمود أحمد عبد السلام أحمد تقي الدين

اسم الرسالة: التحكيم في المنازعات التي تكون الدولة طرفا فيها (في النظامين السعودي والمصري) " دراسة مقارنة"

الدرجة العلمية: الدكتوراه

القسم التابع له: القانون العام

اسم الكلية: الحقوق

الجامعة : عين شمس

سنة التخرج:

سنة المنح: ٢٠١٩

كليه الحقوق
قسم القانون العام

التحكيم في المنازعات التي تكون الدولة طرفا فيها

(في النظامين السعودي والمصري)

"دراسة مقارنة"

رسالة دكتوراه مقدمة من الباحث

محمود أحمد عبد السلام أحمد تقي الدين

لجنة الحكم والإشراف على الرسالة:

أ.د محمد أنس قاسم جعفر (عضواً ورئيساً)

أستاذ القانون العام – كلية حقوق – جامعة بني سويف ومحافظ بني سويف الأسبق.

أ.د ربيع أنور فتح الباب (مشرفاً وعضواً)

أستاذ القانون العام ووكيل كلية الحقوق الاسبق – جامعة عين شمس.

أ.د محمد سعيد أمين (عضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون العام – كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

أ.د منى رمضان بطيخ (مشرفاً وعضواً)

أستاذ القانون العام المساعد - كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

الدراسات العليا

ختم الإجازة أجيزت الرسالة بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي ٢٥ وَيَسِّرۡ لِيٓ أَمۡرِي ٢٦
وَٱحۡلُلۡ عُقۡدَةٗ مِّن لِّسَانِي ٢٧ يَفۡقَهُواْ قَوۡلِي ٢٨ ﴾

صدق الله العظيم

سورة طه الآية: ٢٥ـ ٢٨

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وأحمده حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه وسلم تسليما. يقول رسولنا الكريم" ليس منا من لم يجل كبيرنا ويرحم صغيرنا ويعرف لعالمنا حقه"

من هنا يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان والتقدير **لأستاذي الفاضل معالي أ.د ربيع أنور فتح الباب أستاذ القانون العام ووكيل كلية الحقوق الاسبق – جامعة عين شمس.** رمز التواضع والعطاء الذي تعهد هذه الدراسة بالتهذيب والرعاية حتى استوت على سوقها وأينعت ثمارها، كما وأشكره على تفضله بالاشراف عليها وما مدني به من غزير علمه و ثمين وقته، وسديد رأيه، فقد كان منارة وموئلا آمنا، جنبني الكثير من العثرات والهفوات، فله مني كل الحب وأصفاه وأخلص الاحترام وأنقاه، والله أسأل أن يجزيه عني خير الجزاء وأن يبارك في علمه وعمله.

وأتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى معالي **أ.د منى رمضان بطيخ أستاذ القانون العام المساعد – كلية الحقوق – جامعة عين شمس** على تفضلها وتشريفها لي بالمشاركة في الاشراف على هذه الرسالة وتخصيص وقتها لتقديم النصح والارشاد لاعدادها، وسعة صدرها وحلمها وكرمها، فلمست فيها تواضع العلماء، فلهذه العالمة الجليلة اسمى آيات الامتنان والتقدير راجيا من الله العلي القدير أن يحفظها ويرعاها.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة **معالي أ.د محمد أنس قاسم جعفر أستاذ القانون العام – كلية حقوق – جامعة بني سويف ومحافظ بني سويف الأسبق أ.د محمد سعيد أمين أستاذ ورئيس قسم القانون العام – كلية الحقوق – جامعة عين شمس** ،على تفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة رغم ضيق وقتهم وكثرة مشاغلهم، فهم أهل لسد خللها وتقويم عوجها وتهذيب نتؤاتها، ولا شك أن وجودهم سسيشكل إثراء فكريا ونهرا متدفقا في شرايين هذه الرسالة، فجزاهم الله خير الجزاء وأسأل الله أن لا يضيع أجر من أحسن عملا.

الباحث

مقدمه

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم أما بعد...

نظرا للتطور المستمر والسريع في الأعمال التجارية تبعا لتطور إنتاج السلع والتبادل التجاري عابر للحدود بأشكاله المختلفة والمتنوعة مما نتج عنه تداخل الاختصاصات وكثرة المنازعات التعاقدية والغير تعاقدية.

بناء على ذلك كان لابد من دراسة هذه الأمور المتفرع من العملية التحكيمية فكانت الدراسة المتواضعة التي جمعت شتات ما تفرق غيرها

وقد تناولت فيها التحكيم في المنازعات غير التعاقدية التى تكون الدولة طرفا فيها في النظامين السعودي والمصري وذلك في الباب الأول من هذه الدراسة، وقد جاء فيها الحديث عن تطور التحكيم ومراحله، واختصاصات ديوان المظالم وموقفه من التحكيم، كما تطرقت الدراسة لبيان الرقابة على اجراءات التحكيم ولم تغفل الدراسة الجانب التطبيقي للتحكيم التجاري السعودي بل كان له نصيب وافر من الفحص والدرس.

كما تطرقت الدراسة في التحكيم في المنازعات التعاقدية التى تكون الدولة طرفا فيها في النظامين السعودي والمصري، وفيه الحديث عن دور التحكيم في العقود الادارية ومبررات اللجوء إلى التحكيم وشروطه كما تناولت التحكيم في العقود الداخلية والأجنبية وذلك كله بغية الإسهام ولو بلبنة في صرح التحكيم الشامخ.

سنقسم هذه الرسالة على ثلاثة أبواب على النحو التالي :

الباب التمهيدي: نتناول فيه ماهية التحكيم وأنواعه وتمييزه عن قضاء الدولة وما يتشابه معه من نظم.

وتم تقسيم هذا الباب إلى فصلين، **الفصل الأول** تحدثنا فيه عن ماهية التحكيم وشروطه وأنواعه، **والفصل الثاني** تحدثنا فيه بتميز التحكيم عن قضاء الدولة وما يتشابه معه من نظم.

وفي **الباب الأول** تحدثنا عن التحكيم في المنازعات غير التعاقدية التي تكون الدولة طرفا فيها في النظام السعودي والمصري، وقسمنا هذا الباب إلى فصلين.

الفصل الأول: تناولنا فيه التحكيم في المنازعات غير التعاقدية في النظام السعودي، **الفصل الثاني:** التحكيم في المنازعات غير التعاقدية في النظام المصري .

الباب الثاني: تحدثنا عن التحكيم في المنازعات التعاقدية في النظام السعودي والمصري وقسمنا هذا الباب إلى فصلين.

الفصل الأول: التحكيم في المنازعات التعاقدية في النظام السعودي **والفصل الثاني** التحكيم في المنازعات التعاقدية في النظام المصري.

الباب التمهيدي

ماهية التحكيم وأنواعه وتميزه عن قضاء الدولة وما يتشابه معه من نظم

لاشك أن التحكيم يعد من أقدم الوسائل لفض المنازعات التى عرفها الإنسان حتى وقتنا الحاضر، ولقد تطور التحكيم بمرور الزمن إلى أن أصبح ظاهرة من ظواهر عصرنا الحديث، فدول العالم المتقدم التى تحتكر أسرار التقنية وتهيمن على دفة الاقتصاد العالمي تجعل تقديم خدماتها واستثماراتها مشروطة بالتحكيم.

وجدير بالذكر أن النظام السعودي وغيره من أنظمة العالم قد عرف التحكيم كوسيلة لفض المنازعات والفصل في الخلافات منذ تأسيس المملكة العربية السعودية وانطلاقا من مشروعيته في الإسلام.

ولا شك أن التطور الواضح في الأعمال التجارية في عصرنا الحاضر تبعا لتطور إنتاج السلع والتبادل التجاري العابر للحدود بجميع أشكاله من بضائع، وخدمات، وتبادل معلومات في مجالات مختلفة الأمر الذى دعا المشرعين في كل بلد إلى إصدار القوانين المنظمة التى تسهم في تنظيم هذه التطورات النوعية والكمية.

وقد أدي هذا التطور – بلا شك – إلى تداخل المعاملات وأصبحت العقود والصفقات توقع وتدار بعدة وسائط وتبعا لذلك تداخلت الاختصاصات القضائية وتنازعت القوانين خاصة فيما يتعلق بالتجارات الدولية مما ترتب عليه اللجوء إلى وسيلة مرنة لفض النزاع غير القضاء الرسمي، فكان التحكيم هو تلك الوسيلة لما يتسم به من سرعة الفصل.

وقبل خوض عمار هذا البحث وطرق أبوابه،لابد من الوقوف على ماهية التحكيم وأنواعه وما يتعلق به إذ الحكم على الشيء فرع من تصوره كما يقول المناطقة.

الفصل الأول

ماهية التحكيم وشروطه وأنواعه.

يري العديد من الفقهاء أن التحكيم أقدم من القانون وله أصوله وقواعده الراسخة في الشرائع السماوية والوضعية على حد سواء [١]

وليس التحكيم بدعا من القضاء بل هو أصل القضاء حيث أنه نشأ وحقق مراده قبل أن يوجد القضاء المنظم من قبل السلطة الحاكمة.

وبما أن التحكيم قضاء فمن يتولاه يتنزه عن كل نقيصة تخل بميزان العدالة القائم بالقسط. [٢]

وقد جرت سنة الله في خلقه باختلافهم في آرائهم واعتقاداتهم ومللهم واختلاف ألوانهم وألسنتهم ولا يزالون مختلفين قال تعالي " ولو شاء ربك لجعل الناس امة واحدة ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم..."[٣]،[٤]

وقد نظم الإسلام التحكيم واعتبره نظاما لفصل المنازعات والخصومات وجعله دون القضاء، وفوق الصلح والفتوي فضبط شروطه وفصل أحكامه على نحو ما سنري إن شاء الله تعالي.

---

(١) د. السيد المراكبي – التحكيم في دول مجلس التعاون الخليجي ومدي تأثره بسيادة الدولة – دار النهضة العربية – القاهرة ط ٢ – ٢٠١٠ م صـــ ١.

(٢) د. أحمد عبد الكريم سلامه – قانون التحكيم التجاري والداخلي – ط ١ – ٢٠٠٦ م – دار النهضة العربية – القاهرة – صـــ ٨.

(٣) سورة هود الآية (١١٨، ١١١٩).

(٤) أ/ خالد بن عبد العزيز محمد الدخيل – رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان " التحكيم في النظام السعودي على ضوء الفقه الإسلامي – جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية السعودية – ١٤٢٤ هـــ – ١٤٢٥ هـــ صـــ٨.